

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 25 دجنبر 2018

العدد 562

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	أشغال اللجان الدائمة
07.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
09.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

اجتماع رقم 2018/30

ليوم الاثنين 10 دجنبر 2018

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 10 دجنبر 2018 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

- | | | |
|-----------------------|---|------------------------|
| ■ عبد الصمد قيوح | : | الخليفة الأول للرئيس، |
| ■ عبد الاله الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ عبد الحميد الصوييري | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| ■ العربي الحرشي | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ أحمد الخريف | : | أمين المجلس؛ |
| ■ محمد عدال | : | أمين المجلس |

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع كل من السادة:

- | | | |
|---------------------|---|------------------------|
| ■ حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ عبد القادر سلامة | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ عز الدين زكري | : | محاسب المجلس، |
| ■ أحمد تويزي | : | أمين المجلس |

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2018/30/01 بعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 18 دجنبر على الساعة 10 والنصف صباحا لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول المحاكم المالية.

← قرار رقم 2018/30/02 بعقد لقاء مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتداول في موضوع إحداث خلية للدعم والمشورة في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2018/30/03 بإحالة مقترحات القوانين المقدمة من طرف المستشار عبد الإله حنفي رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب على الحكومة والفرق البرلمانية (40 يوما قبل عرضها على اللجان المختصة). ويتعلق بالأمر بـ:

● مقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم المادة 78-2 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة كما تم تميمه وتعديله.

● مقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم المادة 8 من القانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 يتعلق بمدونة السير على الطرق، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010)

← قرار رقم 2018/30/04 بإحالة مشروع القانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء الديون المستحقة لفائدة الجهات والجماعات والعمالات والأقاليم، على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2018/30/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 11 دجنبر 2018، برئاسة الخليفة الخامس للرئيس السيد عبد الحميد الصوري والسيد محمد عدال كأمين لها.

❖ الجلسة الشهرية:

← قرار رقم 2018/29/06 بتأجيل البت في محاور الجلسة الشهرية المزمع عقدها يوم 15 يناير 2019 إلى الاجتماع المقبل.

← قرار رقم 2018/30/07 بعقد ندوة الرؤساء يوم الاثنين 16 دجنبر 2018 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم 2018/30/08 بتأجيل مناقشة التقرير العام عن أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين إلى الاجتماع المقبل للمكتب.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2018/30/09 بالموافقة على مشروع زيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الكولومبي لبلادنا ما بين 24 يناير وفاتح فبراير 2019.

← قرار رقم 2018/30/10 بالموافقة على مشاركة مجلس المستشارين في قمة رؤساء البرلمانات السادسة والجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط المزمع عقدهما يومي 13 و14 فبراير 2019 بالبرلمان الأوروبي بstrasbourg/فرنسا.

← قرار رقم 2018/30/11 بالموافقة على استقبال رئيسة لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية التشريعية التايلاندية خلال زيارتها للمملكة المغربية (17-18 دجنبر 2018).

← قرار رقم 2018/30/12 بالموافقة على استقبال نائب رئيس الجمعية الاستشارية للشعب الأندونيسي يوم 19 دجنبر 2018.

← قرار رقم 2018/30/13 بتكليف مجموعة الصداقة المغربية الروسية بإعداد مشروع برنامج عمل للزيارة التي تقترحها إلى المجلس الفيدرالي الروسي.

❖ شؤون السادة المستشارين:

← قرار رقم 2018/30/14

← بتأجيل دراسة موضوع التأمين الصحي إلى الاجتماع المقبل للمكتب.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 2018/30/19 بالموافقة على طلبات المؤسسات التعليمية التالية للقيام بزيارة لمقر مجلس المستشارين:

- مؤسسة الأزهر التربوية،
- مجموعة مدارس أكдал الرباط

قضايا للاطلاع

- حصيلة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال الجلستين العامتين المنعقدتين بتاريخ 03 دجنبر 2018:
- جلسة الأسئلة الشفهية: 74 حاضر (ة) و16 معذر (ة) و29 متغيب(ة).
- جلسة التشريع: 50 حاضر (ة) و16 معذر (ة) و53 متغيب(ة).

❖ التشريع:

- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس.
- البرنامج المفصل للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 أمام الجلسات العامة.

❖ اللجان الدائمة والمؤقتة:

- حصيلة أشغال اللجان الدائمة.
- الأعضاء المنتدبون من الفرق والمجموعة لعضوية لجنة فحص صرف ميزانية مجلس المستشارين:
 - رجال المكاوي وسالم بنمسعود عن الفريق الاستقلالي؛
 - يحفظه ببنبارك، عن الفريق الحركي؛
 - محمد ريجان، عن الفريق الاشتراكي؛
 - عبد الإلاه حفطي عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب؛
 - عبد الحق حيسان، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
 - محمد زروال عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

❖ العلاقات الخارجية:

- ورقة عن اجتماع الكتاب العامون لمجلس النواب ومجلس المستشارين واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في شأن الإعداد لمؤتمر الاتحاد المقترح عقده في الرباط يومي 19 و20 فبراير 2019.
- مذكرة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي حول التصريح الذي أدلى به الأمين العام لمجلس شورى اتحاد المغرب العربي لإحدى الجرائد الجزائرية والتي خرج فيه عن واجب الحياد.
- تقرير حول مشاركة مجلس المستشارين في المنتدى البرلماني لشبكة "برلمانيون من أجل التحرك العالمي" الذي عقد بكيف يومي 16 و17 نونبر 2018.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم أمس الإثنين 24 دجنبر الجاري استأنفت خلاله مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. وكانت اللجنة قد شرعت في دراسة هذا المشروع خلال الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 18 دجنبر 2018 والذي تضمن جدول أعماله كذلك تقديم مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016

❖ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018 تم خلاله تقديم مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات. ومن المقرر أن تستأنف اللجنة أشغالها بخصوص هذا المشروع يومه الثلاثاء مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

❖ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

■ الثلاثاء 25 دجنبر 2018، مباشرة بعد جلسة الأسئلة:

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

■ الأربعاء 26 دجنبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة:

- البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

■ الثلاثاء 25 دجنبر 2018:

← على الساعة الثانية عشرة زوالا بقاعة عكاشة:

- الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛
- تقديم مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

← مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة بقاعة عكاشة:

- تقديم مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

❖ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

■ الثلاثاء 25 دجنبر 2018 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة بقاعة الندوات:

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

❖ لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية

المحطة.

■ الثلاثاء 25 دجنبر 2018 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة بالقاعة 8:

- دراسة مشاريع القوانين التالية:
 - 1- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم «مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون» في إطار قراءة ثانية.
 - 2- مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
 - 3- مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

■ الثلاثاء 25 دجنبر 2018 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة بالقاعة 2 بمجلس النواب:

- الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط.

■ الأربعاء 26 دجنبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات:

- دراسة مقترحات القوانين التالية:
 - 1 - مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (09 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه
 - 2- مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكترى للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر الصادر تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)؛
 - 3- مقترح قانون لتعديل مقتضيات الفصلين 76 و77 من القانون الجنائي.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

■ الأربعاء 26 دجنبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة:

- تقديم مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.

■ السيد بن شماش يؤكد على أهمية تفعيل ورش

اللاتمرکز الإداري لدى المجالس الجهوية للدفع

بمسلسل الجهوية المتقدمة.



أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش يوم الأربعاء 19 دجنبر الجاري على الأهمية البالغة التي يكتسبها تفعيل ورش اللاتمرکز الإداري لدى المجالس الجهوية للدفع بالأمام بمسلسل الجهوية المتقدمة.

وقال السيد بن شماش خلال افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي نظمه المجلس بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إنه في ظل الاصلاحات المهمة الأخيرة التي

باشرتها الحكومة عبر اعتماد ميثاق اللاتمرکز الإداري وإصلاح وتحديث منظومة تدبير الاستثمار على الصعيد الترابي والجهوي، قد بات من اللازم على الدولة فتح ورش مراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، على ضوء الاستفادة من التجربة والممارسة الحالية، لاسيما في الجوانب المتعلقة بمسألة التحديد الدقيق للاختصاصات المنوطة بكل مستوى من مستويات تدبير الشأن العام الترابي والمحلي بالمملكة.

وأضاف أنه "إذا كان ينبغي أن نهني أنفسنا على خروج ميثاق اللاتمرکز الإداري إلى الوجود، فإن علينا أن نؤمن بأن الميثاق لا يعدو أن يكون أكثر من إعلان عن إصلاح، تحتاج الجماعات الترابية حاليا إلى معرفة كيفية تفعيله التدريجي من قبل الحكومة."

واعتبر أن المحاولات الجارية حاليا بين الدولة والجهات للاتفاق حول ميثاق مشترك يحدد بدقة مجالات تدخل المجالس الجهوية، يجب أن تبلغ مداها مهما كانت الصعوبات التي تكتنف هذه العملية، وذلك اعتبارا لأهميتها وطابعها المنهجي والتشاركي والتجريبي، بالنسبة لباقي الجماعات الترابية التي تعاني بدورها من إشكالية عدم دقة الاختصاصات المسندة لها.

وسجل رئيس مجلس المستشارين أنه في ما يتعلق بإشكالية الاختصاصات، فإن كل الجهات تجمع على غياب الدقة في تحديد العديد من الاختصاصات المسندة للمجالس الجهوية، سواء تعلق الأمر بالاختصاصات الذاتية أو بالاختصاصات المشتركة أو المنقولة.

وأشار إلى أن هذا الأمر كانت له تداعيات سلبية عديدة بالنسبة لعمل المجالس الجهوية، برزت بشكل واضح في



مسلسل إعداد برامج التنمية الجهوية الذي افتقد بدوره إلى الدقة والتركيز، كما برزت في تحول الجهات إلى ممول وداعم لإنجاز مشاريع ترابية متوسطة وصغيرة تفتقد إلى الطابع الجهوي، وكذا في ظاهرة لجوء المجالس الجهوية، بشكل مفرط أحيانا، إلى توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع أطراف عدة، الشيء الذي يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المجالس الجهوية على تتبع تنفيذ وتقييم هذا الحجم الهائل من الاتفاقيات والتعاقدات.

وفي ما يتعلق بموضوع الحكامة الترابية والجهوية، بالنظر، من ناحية، إلى درجة تملك المجالس الجهوية لقواعد الحكامة الجيدة الواردة في المراسيم التطبيقية للقانون التنظيمي 111.14، ومن ناحية أخرى، إلى انتظارات مجالس الجهات إزاء اللاتمركز الإداري، فإن المعطيات تفيد، حسب السيد بن شماش بأن اللجوء إلى آلية التعاقد في صيغتها الحالية على شكل اتفاقيات قطاعية وتعدد شركات خارج إطار منهجي ومسطري محكم، يؤدي إلى تجزئ تدخلات الدولة وتشتت جهود وموارد الجهة، وبالتالي لا يسمح لهذه الأخيرة بأن تبرز كشريك متميز لدولة سهرت على تحقيق وحدة عمل مصالحتها على المستوى المركزي والترابي.

أما فيما يخص موضوع هيكلية وتفعيل المجالس الجهوية للهيئات الاستشارية التي تنص على مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي، فإن المعطيات تفيد بأن بعض هذه الهيئات الاستشارية قد استطاعت أن ترقى إلى قوة اقتراحية وقدمت بالفعل تقارير موضوعاتية، بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب بعض الأزمات التي تعترضها من قبيل عدم الإقبال على الانخراط في هاته الهيئات الاستشارية، وتسجيل الغياب المتكرر لعدد من أعضائها، الشيء الذي ينعكس سلبا على عملها.

وخلص السيد بن شماش إلى أن ورش الجهوية المتقدمة يتطلب انخراط وتعبئة الجميع، مؤسسات وفعاليات مدنية وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبروح عالية من المسؤولية، وتكثيف وتطوير الحوار والتشاور، من أجل العمل المشترك على دعم المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، وإعداد إطار مرجعي للتعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة (مقترح قانون)، والتسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري، إضافة إلى تشجيع الدولة على نهج سياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها، وتعزيز مشاركة واستشارة الهيئات الاستشارية الجهوية في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتبناها.

واعتبر أنه يتعين على مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة، إحداث خلية تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة ما يمكن ترجمته من مخرجات لهذا الملتقى إلى مبادرات تشريعية؛ كما يتعين إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرزة في شتى المجالات ذات الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.

المصدر: ومم

■ مشاركة مجلس المستشارين في أشغال اللجنة

الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية

والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.



شارك المستشار السيد مبارك السباعي رئيس الفريق الحركي في أشغال لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط المنعقدة بلشبونة يوم 14 دجنبر 2018، ويعد هذا الاجتماع الأول من نوعه بعد تسلم البرلمان الأوروبي للرئاسة الدورية للجمعية البرلمانية واختيار موضوع الهجرة كمحور رئيسي لتطرق له خلال فترة ولايته.

وقد خصص هذا الموضوع لبسط خطة عمل

اللجنة خلال سنة 2018-2019، حيث تم التأكيد على اعتبار موضوع التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط ذو أولوية تماشيا مع الالتزامات التي أخذتها منظمة الامم المتحدة و منظمة العمل الدولية التي نصت على ضرورة توفير حياة ذات جودة للشعوب كافة من خلال حث الدول الأعضاء في المنظمة على الالتزام بخلق المعارف و تحديد الحلول المبتكرة كوسيلة لخلق المزيد من الفرص للشباب و فهم ومواجهة التحديات الرئيسية في منطقة البحر المتوسط، وتشجيع الاقتصاد و خلق فرص العمل للشباب خصوصا ودعم المحفزات المالية للاستثمار إضافة إلى العناية بمجال التعليم و خلق ونشر المعرفة.

وفي هذا الإطار أجمع المشاركون في الاجتماع على أهمية تفعيل دور اللجنة البرلمانية وتوصياتها وانفتاحها على مختلف الفاعلين الاقتصاديين، والحث على التعاون وتبادل الخبرات بين برلمانات الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية وتقييم المبادرات الناجحة من أجل الاستفادة منها وتذويب الفوارق بين مختلف دول الحوض المتوسط.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma